



WP/SDG

الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة

للاطلاع

البند الأول من جدول الأعمال

الميثاق العالمي لفرص العمل: اتساق السياسات والتنسيق الدولي

إضافة

ملخص عن التوقعات الاقتصادية العالمية الأخيرة

النمو الاقتصادي

١. تشير التوقعات التي نشرتها الوكالات الحكومية الدولية الرئيسية منذ منتصف عام ٢٠٠٩ إلى أنّ الانكماش يشارف على نهايته وأنّ انتعاشاً واهناً وهشاً يلوح في الأفق في عام ٢٠١٠. ولكن، ضمن هذه الصورة الشاملة، تبرز تباينات مهمة في الأداء بين الأقاليم والبلدان. ويعرب جميع الذين يضعون التوقعات عن قلقهم من أنّ الانتعاش في العمالة سيتأخر لفترة في اللحاق بركب الانقلاب الإيجابي في الإنتاج.
٢. وفي منتصف عام ٢٠٠٩، توقعت الأمم المتحدة أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، بعد أن توسع بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ وبحوالي ٤ في المائة سنوياً بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. وبينما يتوقع حدوث انتعاش طفيف في عام ٢٠١٠، لا تزال مخاطر التدهور قائمة، وقد تضررت البلدان النامية من الأزمة على نحو غير متناسب.
٣. وفي عدد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ من مجلة *آفاق الاقتصاد العالمي*، توقع صندوق النقد الدولي انخفاضاً بنسبة ١,١ في المائة في الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٩ ونمواً بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٠. وكان ذلك تنقيحاً صغورياً لتوقعات شهر تموز/يوليه. وبالإشارة إلى الأداء القوي الذي سجلته الاقتصادات الآسيوية، حذر صندوق النقد الدولي من أنّ "وتيرة الانتعاش بطيئة والأنشطة تبقى بمستويات أدنى بكثير مما كانت عليه قبل حدوث الأزمة. فالنمو مدفوع بالنهوض الجاري في قطاع الصناعة التحويلية وبالتحول في دورة المخزون، وهناك بعض الدلائل على الاستقرار التدريجي في مبيعات التجزئة واستعادة ثقة المستهلك واستئناف أسواق الإسكان. ومع تحسن التوقعات، بدأت أسعار السلع الاستهلاكية تشهد ارتفاعاً بعد المستويات الدنيا التي بلغت في أوائل هذا العام، وبدأت التجارة العالمية تسرّع من وتيرتها. وتكمن المحفزات وراء هذه النهضة في السياسات العامة القوية في الاقتصادات المتقدمة وفي الكثير من الاقتصادات الناشئة، وهي سياسات دعمت الطلب وأزالّت تقريباً المخاوف من كساد عالمي".

نظرة عامة على آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي
(التغيير بالنسبة المئوية في الإنتاج عاماً بعد عام)

التوقعات				
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
3.1	-1.1	3.0	5.2	الإنتاج العالمي
1.3	-3.4	0.6	2.7	الاقتصادات المتقدمة
5.1	1.7	6.0	8.3	الاقتصادات الناشئة والنامية بلدان/ أقاليم مختارة
1.5	-3.4	0.6	2.1	الولايات المتحدة
0.5	-4.2	1.0	3.1	الاتحاد الأوروبي
1.7	-5.4	-0.7	2.3	اليابان
9.0	8.5	9.0	13.0	الصين
6.4	5.4	7.3	9.4	الهند
1.5	-7.5	5.6	8.1	الاتحاد الروسي
1.8	-5.0	3.0	5.5	أوروبا الوسطى والشرقية
3.5	-0.7	5.1	5.7	البرازيل
3.3	-7.3	1.3	3.3	المكسيك
4.0	1.7	5.2	6.3	أفريقيا
4.2	2.0	5.4	6.2	الشرق الأوسط
2.5	-11.9	3.0	7.3	حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)

المصدر: IMF World Economic Outlook. Sustaining the recovery (October 2009), table 1.1.

المخاطر المطروحة أمام الانتعاش

٤. استناداً إلى صندوق النقد الدولي، يكمن الخطر الرئيسي على الأجل القصير في أن الانتعاش قد يتوقف وأن القوى الانكماشية قد تصبح مترسخة. "إنّ التخلي المبكر عن السياسات النقدية والضريبية التكميلية، ربما بسبب الشواغل المتزايدة بشأن تدخل الحكومات والإجراءات غير التقليدية من جانب المصارف المركزية، يبدو خطراً بارزاً لأنّ النهضة التي تستحثها السياسات يمكن أن تعتبر عن غير وجه حق بداية انتعاش متين". ويساور الصندوق القلق من أن الدعم السياسي قد لا يطول بما يكفي لتمكين الطلب الخاص من تحقيق انتعاش مستدام. بالإضافة إلى ذلك، "فإنّ التقدم في إصلاح الميزانيات المالية قد يتقوض بفعل زيادة البطالة وزيادات تفوق المتوقع في المتأخرات في سداد الرهون العقارية السكنية والعقارات التجارية والمزيد من إفلاس الشركات". ومع استمرار الرسمة الضعيفة للمصارف، قد يؤدي ذلك إلى ظروف مالية أشدّ ضيقاً.

استمرار ضائقة الائتمان

٥. إنّ التقرير العالمي بشأن الاستقرار المالي، الذي أصدره أيضاً صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر، يحلل الظروف في أسواق المال. وفي الوقت الذي يسلم فيه بوجود بعض دلائل الاستقرار، يحدد قيوداً عديدة تستمر في الحؤول دون سير الأسواق. ومن بين الضغوط التي يسلم الضوء عليها أنه لا يزال يتعين احتساب نصف انخفاضات قيمة موجودات المصارف وأنّ المصارف قد جمعت أقل من نصف رأس المال الذي تحتاجه لتغطية خسائرها. وهو يتوقع أن ينخفض عرض الائتمان المصرفي لما تبقى من عام ٢٠٠٩ وأن يستمر في الانخفاض خلال عام ٢٠١٠، في كل من الولايات المتحدة وأوروبا. وبالرغم من شدة ضعف الطلب في القطاع الخاص، يشير التقرير إلى أنّ عرض الائتمان لن يكون كافياً، مما قد يفضي بالتالي إلى كبح عملية الانتعاش.

٦. ويتطرق التقرير أيضاً إلى بحث المعضلة المتعلقة بسحب الدعم الاستثنائي المقدم لضخ السيولة في القطاع المالي. والتخلي المبكر عن تدابير مواجهة الأزمة قد يتسبب بانكماش مزدوج، لكنّ الحصول المطول على المال السهل قد يذكي فقاعات الأصول، وربما يكون بداية أزمة مالية أخرى لعلها أكثر سوءاً.

إعادة توازن الطلب العالمي

٧. بالنظر إلى الأجل المتوسط، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبقى النمو في الإنتاج العالمي أدنى من قدرته خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٤، مترافقاً مع معدلات بطالة مرتفعة خاصة في الاقتصادات المتقدمة، ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض الطلب. لذا، يشدد الصندوق على أهمية إعادة توازن الطلب العالمي وتحسين الأداء من جانب العرض. ويُنظر إلى ذلك أساساً على أنه تحول نحو نمو يتبع حركة الاستهلاك في البلدان النامية الناشئة، خصوصاً الصين، وفي الاقتصادات التي تحقق فوائض من قبيل اليابان وألمانيا - ومن المتوقع أن يكون إجراءً طويل النفس.

٨. غير أنه قد يتعين على مثل هذا التحول أن يتصدى لعدد من العوامل التي تكبح النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان الناشئة والنامية. ويتأثر المتوسط العالمي للنمو في البلدان النامية في عام ٢٠٠٩ تأثراً كبيراً بأداء الهند والصين. وخلال عام ٢٠٠٩، كانت أقل البلدان نمواً أول البلدان التي تضررت من تراجع عائدات الصادرات، الذي تكبده مصدرو المعادن الأفريقيون نتيجة الهبوط الحاد في الأسعار، والمصدرون الآسيويون للصناعات التحويلية قليلة الكلفة نتيجة ضعف الطلب. وتعتمد الكثير من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية على العائدات الضريبية من الصادرات. وبالتالي، فإنّ هبوط سعر المعادن خلق مشكلة مالية شائكة تهدد الإنفاق العام الأساسي على التعليم والصحة.

٩. وبالتالي، فإنّ تراجع النشاط الاقتصادي العالمي مقروناً بتدفقات أكثر ضعفاً لرؤوس الأموال إلى البلدان النامية، يؤدي إلى ضائقة مالية صارمة يعاني منها عدد كبير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وتجد بلدان كثيرة أنه من الصعب توليد ما يكفي من نقد أجنبي من الصادرات أو تقوم بالاقتراض لتغطية طلبها من الواردات. وقدّر البنك الدولي أنّ احتياجات الاقتراض بالنسبة إلى البلدان النامية سوف تتجاوز صافي تدفقات رأس المال بمبلغ يتراوح بين ٣٥٠ مليار و٦٣٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩. وتسد بلداناً عديدة هذه الفجوة المالية بالاعتماد على احتياطاتها من النقد الدولي. غير أنّ استدامة هذه الاستراتيجية ليست مؤكدة. وتعتبر التحديات المتمثلة في تفاقم مواطن العجز في الحسابات الجارية وتردي الأوضاع الضريبية، هي الأكثر حدة في البلدان التي تعاني من مواطن عجز كبيرة في الحسابات الجارية و/أو دين حكومي مرتفع. وفي حال لم يكن التمويل متاحاً بشكل كامل في مثل هذه الاقتصادات، "سيستلزم ذلك ضغطاً مكثفاً للطلب المحلي وتخفيضاً لقيمة سعر الصرف لاستعادة توازن الميزانيتين الداخلية والخارجية"^١. وتعتبر بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من بين البلدان الأكثر عرضة لمثل هذه الضائقة.

التدفقات التجارية

١٠. ساعد الرصد الوثيق للحماية التجارية المتزايدة على استيعاب خطر انتشار تدابير إغلاق الأسواق. ولكنّ التدفقات التجارية تراجعت سريعاً في عام ٢٠٠٩ ويتوقع ألا يزيد نموها على نسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، مقارنة مع أكثر من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. ولا يزال مؤشر السوائب الجافة في بحر البلطيق، وهو مقياس لتكاليف الشحن يعتبر على نطاق واسع مؤشراً رائداً لتوقعات التجارة الدولية، منخفضاً جداً مقارنة بحده الأعلى بأكثر من ١١,٠٠٠ نقطة في منتصف عام ٢٠٠٨ وحوالي ٣,٠٠٠ نقطة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

^١ انظر:

World Bank: *Global Development Finance 2009: Outlook summary* (Washington, D.C., 2009).

الخاتمة

١١. على غرار الكثير من فرادى الاقتصادات الوطنية، يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة حرجة بسبب الضغوط الانكماشية الجارية، الناجمة عن ضائقة الائتمان بالنسبة إلى الأسر والمنشآت وارتفاع البطالة وانخفاض الإيرادات وضعف ثقة المستهلك، والتدابير التحفيزية التي اتخذتها الحكومات من خلال التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق. ولا تزال دلائل الانتعاش في طلب القطاع الخاص ضعيفة بحيث لا تستطيع الأخذ بزمام الجهود الحثيثة الاستثنائية التي يبذلها القطاع العام، والقيام بدور المحرك للانتعاش. ولا تزال العديد من المنشآت تفيد عن معدلات عالية من القدرات المستخدمة دون مستواها وقلة النوايا في الاستثمار. ولذا، يطلق أصحاب التوقعات تحذيرات كثيرة من احتمالات التدهور، بالرغم من أن البعض يتوقعون أثراً "ناهماً" حاداً ما أن يتوقف الهبوط ويستأنف النمو مسيرته.

١٢. ومع ذلك، يتفق الجميع على القول إن مؤشرات سوق العمل، وخاصة البطالة، سوف تزداد سوءاً حتى خلال عام ٢٠١٠، لا سيما في البلدان المتقدمة. ومن غير المتوقع بالتالي أن تتمكن هذه البلدان، التي تمثل ٥٥ في المائة من الإنتاج العالمي، من دفع الانتعاش. ومن المتوقع أن تحقق الصين والهند والبرازيل، التي تمثل مجتمعة ١٩ في المائة من الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي، نمواً قوياً نسبياً في عام ٢٠١٠. وبشكل عام، وما لم تُبذل جهود سياسية حثيثة لإنعاش الاستهلاك الخاص الذي يشكل حوالي ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان، فمن المحتمل أن يحدث الانتعاش العالمي تدريجياً. وسيستتبع هذا الأمر إيلاء تركيز على توفير الدعم للعمالة ومداخيل الأسر، وهي المكونات الرئيسية التي تشمل الأجور والتحويلات الاجتماعية من قبيل معاشات التقاعد ودعم الأطفال.

المصادر:

IMF: *World Economic Outlook. Sustaining the recovery* (October 2009).

UN: *World Economic Situation and Prospects 2009. Update as of mid-2009*.

World Bank: *Global Development Finance 2009: Charting a global recovery*.

UNCTAD: *The Least Developed Countries Report 2009. The State and development governance* (16 July 2009).